

### صلة علم السياسة بالعلوم الاجتماعية

إن تحديد اهتمام أى علم اجتماعى . هو الذى يميزه عن العلم الآخر ويمتاز كل علم من العلوم الاجتماعية عن غيره ، بطريقة إختيار الواقع ومحور اهتمام علم السياسة ، واضح ، وسهل ، فهو يهتم بالدولة ، بل أنه ليس علم الدولة فحسب ، أنه يعتبر ، علم السلطة ، أو علم القدرة وكيفية الاستيلاء عليها ، والمحافظة عليها ، وممارستها ، ويكفى هذا لتبرير نزوعه لأنه يعتبر علما متميزا عن سائر العلوم . وذاتية علم السياسة لا تزال تتأثر الى حد كبير بالليوننة ، التى تلازم حدود نطاق البحث ، غير أن تشعب الموضوعات ، التى يتناولها علم السياسة ، قد أدى الى إيجاد صلة بين هذا العلم الناشئ ، وعدد آخر من العلوم الاجتماعية ، كما أدى إلى ترابط بينها وعلى الأخص ، علم التاريخ ، وعلم الاقتصاد ، وعلم القانون ، وعلم الفلسفة وعلم النفس والأخلاق ، وعلم الاجتماع ، كما يتضح مما يأتى :

#### ١ - علم السياسة والتاريخ :

إن دراسة التاريخ تصيح لا جدوى منها إذا لم تأخذ فى الاعتبار التيارات والعوامل السياسية ، التى أثرت فى سياق كل مرحلة من مراحل التطور التاريخى ، وعلى سبيل المثال فإن دراسة تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر ، لا يمكن أن يكتمل بسرد الأحداث فقط ، وإنما يتعدى ذلك إلى وجوب البحث فى طبيعة الحركات ،

والظواهر السياسية ، التي قامت فى هذه الفترة ، وخاصة منذ قيام الدولة القومية الحديثة ، وما أعقبها من بروز ظاهرة الاستعمار فى القرن التاسع عشر ، ثم الاشتراكية .

لذلك ينبغى إيضاح الاختلاف ، بين وظيفة عالم السياسة ، ووظيفة المؤرخ فإذا كان المؤرخ ، يكتب بسرد الوقائع بترتيبها . فى سياق زمنى معين فإن عالم السياسة ، يستخدم دلالات الماضى ، ودروسه المستفادة ، كمنطلقات نحو التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية .

كذلك تتضح أهمية صلة التاريخ بعلم السياسة ، من أن عدداً كبيراً من الوقائع ، والأحداث التاريخية ، كانت مصدراً لاستحداث بعض النظريات السياسية فكل الأبحاث ، والدراسات السياسية ، حول الأمن ، والسلم الدوليين ، كتبت أثناء الفتن والحروب والثورات . ومن جهة ثانية ، فقد أدت بعض النظريات السياسية ، إلى المساهمة إسهاماً مباشراً ، فى قيام حوادث تاريخية ودفعت بالجماهير - التى تشبثت بتلك الأفكار ، والنظريات إلى المطالبة ، بالاصلاح ، ومن ثم إلى الثورة : مثال ذلك آراء مونتسكيو ، وجان جاك روسو ، وغيرهما من فلاسفة وسياسيين دفعوا بالشعب الفرنسى إلى الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ . وبالرغم من هذه الصلة الوثيقة ، بين علمى التاريخ والسياسة ، إلا انهما يختلفان فى أن التطور السريع ، للمجتمع البشرى قد أفقد عنصر السياسة التاريخية أهميتها ، فالدعاية السياسية ، ووسائل الاعلام الحديثة كالإذاعة والتلفزيون ، هما أمران مستحدثان ، لا يمكن الاستعانة بسوابقهما التاريخية ، لدراسة مشكلة سياسية معاصرة ، لعدم وجود أمثال تلك السوابق فى الماضى .

## ٢ - علم السياسة والاقتصاد :

حتى وقت قريب كان ينظر الى الاقتصاد ، على أنه فرع من فروع علم السياسة ، وكان يطلق عليه إسم الاقتصاد السياسى ، تأكيداً على تبعيته الكاملة للسياسة ، وقد انفصل هذان العلمان فى الوقت الحاضر بالرغم من وجود تداخل بين مقومات كل من الحياة السياسية ، والاقتصادية . وعلم الاقتصاد يهتم بدراسة الجهود التى يبذلها الانسان ، لكى يشبع حاجته المادية ، وهذه برمتها تخضع لقواعد وأسس المجتمع السياسى ، كذلك فإنه يوجد نوع من العلاقة الوثيقة بين مراكز القوة الاقتصادية فى الدولة وبين مراكز الثقل والتأثير فى القطاع السياسى الداخلى وتطبق هذه الحقيقة ، على المجتمعات السياسية بلا استثناء ، ومن ناحية أخرى ، فإن بعض المشكلات الاقتصادية والحيوية ، مثل مشكلة سوء توزيع الثروة القومية ، تؤثر بشدة ، فى مقدرة النظام السياسى ، على الاحتفاظ بتوازنه ، وتصلح هذه الحقيقة الاقتصادية لتفسير قيام بعض الثورات ومنها الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ ، والثورة البلشفية فى روسيا عام ١٩١٧ ، وغيرها . كذلك فإن هناك الدور المتزايد الأهمية ، الذى تمارسه العوامل الاقتصادية فى العلاقات الدولية المعاصرة ، ومن أمثلة ذلك القروض ، والمنح ، والمساعدات الاقتصادية التى تقدمها الدول القادرة الى الدول النامية ، وما تقوم به المنظمات ، والوكالات الفنية المتخصصة ، على الصعيدين الدولى والاقليمى ، فى تنظيم الجانب الاقتصادى فى علاقات المجتمع الدولى .

ولكن ينبغى ايضا إيضاح ، أن الاقتصاد يختلف عن السياسة ، فى نقطة حيوية هامة ، فعلم الاقتصاد يبحث فى إشباع إحتياجات الأفراد . والمجتمع بصورة مجردة ، أى بصرف النظر عن المبادئ الخلقية ، فى حين أن الباحث فى علم السياسة لا بد وأن يدخل المفاهيم الأخلاقية فى إعتباره .

### ٣ - علم السياسة والقانون :

القانون هو مجموعة القواعد التي تنظم سلوك الأفراد داخل المجتمع ، تنظيماً ملزماً ، مقترناً بعقاب من يخالفه ، ويقسم القانون إلى فرعين أساسيين ، هما القانون العام ، والقانون الخاص ، ونظراً لوجود عنصر النولة في القانون الذي ينظم العلاقات التي تكون النولة طرفاً فيها ، نظراً لوجود عنصر النولة - فإنه هو الذي يعتبر الأساس الذي يقوم عليه علم السياسة ، وينقسم القانون إلى ثلاثة أنواع رئيسية من القوانين هي :

أ - القانون الإداري ، وهو ذلك الفرع من القانون الذي ينظم المرافق العامة في النولة وكيفية إدارتها .

ب - القانون الدولي وهو ذلك الفرع من القانون الذي يبين طبيعة العلاقات الموجودة بين الدول وكيفية تنظيمها .

ج - القانون الدستوري ، وهو ذلك الفرع من القانون الذي يبين شكل الدولة والتنظيمات الأساسية للسلطات العامة فيها ويحدد الحقوق ، والواجبات التي يتمتع بها السكان ، أي أن القانون الدستوري ، تتشابه موضوعاته مع موضوعات علم السياسة . وقد ظل علم السياسة والنظم السياسية تدرس لفترة طويلة ضمن القانون الدستوري ، باعتبار أنها تشمل دراسة نظام النولة والسلطة فيها ، ولا يزال هذا التشابه موجوداً ، في كل من الولايات المتحدة ، وفرنسا ، فالأولى تدرس النظم السياسية تحت عناوين تجمع بين مفهومى السياسة والقانون الدستوري ، في حين أن في فرنسا تتم دراسة علم السياسة ضمن نطاق القانون الدستوري . وعقب الحرب العالمية الثانية ،

تم فصل علم السياسة عن القانون الدستوري في فرنسا .

وتجدر الإشارة إلى أن نطاق الموضوعات التي يشملها علم السياسة أكثر شمولا من القانون الدستوري ، لأن القانون الدستوري لا يبحث سير العمل في المنظمات السياسية والسلطات التي ينظمها ، إلا إذا كانت تعمل وفق القانون ، في حين أن علم السياسة ، يدرس سير العمل ، في تلك المنظمات سواء طبقت القانون ، أو خالفته . كذلك فإن القانون الدستوري شئ جامد إذ أنه يعنى بدراسة النصوص بشكل جامد ، بينما علم السياسة لا تنتقيد بالنصوص ، ويحلل الظواهر ، على ضوء الواقع . وهكذا يمكن القول ، أن إختصاص ومدى نطاق علم السياسة أكثر شمولا من إختصاص ومدى نطاق القانون الدستوري ففي حين ينحصر إختصاص القانون الدستوري على تعيين القواعد التي تنظم السلطة داخل الدولة ، نجد أن علم السياسة يتناول الموضوع شكل أعم ، وأشمل ، فهو يدرس ويحلل السلطة من كافة جوانبها سواء كانت تلك الجوانب نفسية أو إجتماعية أو إقتصادية أو أخلاقية .

#### ٤ - علم السياسة والفلسفة وعلم النفس والأخلاق :

يرتبط علم السياسة بالفلسفة لفترة طويلة ، وكان يدرس ضمن نطاق علم الفلسفة باعتبار أن علم الفلسفة هو العلم ، الذي يتناول بالبحث كل ما من شأنه أن يؤدي الى تقدم الجماعة السياسية . وقد مثل هذه الآراء ، قبولا لدى عدد كبير من الفلاسفة ، مثل أفلاطون ، والفارابي ، وهوبز ، وجون لوك . وهناك الفلسفة السياسية ، التي تعنى تنظيم الأفكار السياسية بين أفراد المجتمع في مختلف الأزمنة والأمكنة : فالفكر الانساني غنى بعدة فلسفات عامة ، كما أنه غنى بفلسفات سياسية ، وأبسط تعريف للفلسفة يمكن الاستعانة به على تحديد الفلسفة السياسية وصفا بأنها " تشمل كل مجموعة من الدراسات التي تتسم بالعمومية بهدف

الوصول ، لعدد قليل من المبادئ الرئيسية ، بحيث يمكن بها تفسير المعرفة الإنسانية كلها ، والفلسفة السياسية ، ترمى أيضا للاهتداء لبعض المبادئ التي تبين ما يجب أن تكون عليه الدولة لتحقيق غاية وجودها ، كمبدأ العدالة ، لدى أفلاطون أو مبدأ الخير العام ، لدى أرسطو ، أو مبدأ العصبية لدى ابن خلدون ، أو مبدأ السيادة لدى جان بودان ، أو مبدأ الحرية عند جون لوك . فالفلسفة السياسية ، تحاول تفسير كل شئٍ سياسى ، أو كل شئٍ يتعلق بالدولة من خلال المبدأ أو المبادئ التي يضعها عقل الفيلسوف السياسى ، ومن هنا فقد اشتد التمييز اليوم ، بين عالم الفلسفة السياسية وعالم السياسة فالأول هو عالم القيم ، وأما الثانى فهو عالم الوقائع والظواهر والحركات السياسية .

غير ان الاتجاه السائد اليوم ، لدى فقهاء علم السياسة هو الابتعاد بالفكر السياسى عن الفكر الفلسفى ، نظرا لدخول علم السياسة ، باب العلوم العلمية التي تشملها الرياضيات ، والاحصاء ، وإن كان ذلك لا يمنع بالطبع من وجود العديد من الفلاسفة ، الذين يبحثون القضايا التي تمس النظريات السياسية .

أما فيما يتعلق بعلاقة علم السياسة بعلم الأخلاق وعلم النفس فمن الملاحظ ، أن كل من أصل الدولة والمفاهيم الأخلاقية ، مرتبطان ببعضهما البعض إرتباطا وثيقاً باعتبار أن المفاهيم الأخلاقية للفرد ، وأصول الدولة قد وجدت في حياة الجماعة الأولى ، غير أن تطور الحياة العصرية وتشعب المصالح ، أدى وجود إختلاف ، بين المفاهيم الأخلاقية للفرد والمفاهيم الأخلاقية للسياسة ، وهكذا تم التمييز بين الحقوق والواجبات العامة التي يسندها الرادع السياسى .

ولعلم السياسة علاقة بعلم النفس ، حيث تطورت أساليب المعيشة وأصبح ضروريا على الحكام ، معرفة مايريد الرأى العام ، سواء في الدول الديمقراطية أو الدول

الديكتاتورية ، على السواء ففي الأول ، لا بد وأن تكييف الحكومات أفكار ومفاهيم الأشخاص الذين ستطبق عليهم نظمها وقوانينها نظراً لاختلاف الاستعداد السياسي ، لدى كل شعب ، عن غيره لأن ما يناسب شعباً قد لا يناسب شعباً آخر ، أما في الدول ذات الأنظمة الدكتاتورية فإنها تلجأ إلى القوة لكي تحتفظ بالحكم ، وبالتالي فإنها تحاول ترغيب الشعوب ، التي تحكمها ، وتقوم من أجل ذلك باستخدام أنواع من التأثير النفسي ، والدعايات ، من صحافة وإذاعة وتلفزيون وغيرها من صور الدعاية الحديثة لكي تحاول تطبيق وسائل علم النفس عليهم .

## ٥ - علم السياسة والاجتماع :

من الثابت أن أى نظام سياسى ، لا يعمل فى فراغ وقد أعطت للدراسات السسيولوجية ، مدارك ومعارف ، قيمة على البيئة ، التي من خلالها يمارس العمل السياسى وظائفه ، ولقد زاد الاهتمام بهذا اللون من الدراسة خاصة عندما ظهرت الدراسات المقارنة ، بصفة عامة ، وأصبح هذا اللون من المعرفة ، يشكل قاعدة ، لدراسة علم الاجتماع السياسى ، الذى يعنى بفحص ودراسة الصلات والعلاقات بين السياسة والمجتمع ، بين البناء السياسى والبناء الاجتماعى وبين السلوك الاجتماعى والسلوك السياسى ومن هنا ، فقد إعترف علماء السياسية بأهمية علم الاجتماع فى دراسة السياسة وكيف أن لنظريات فلاسفة وعلماء أمثال كارل ماركس تأثير كبير على الدراسات السياسية ، وقد أكد الباحثون على ذلك بالتدليل على ما يدرسه علم الاجتماع السياسى من نشأة النظم السياسية وسيرها وتمائل الأجهزة السياسية فى مختلف أنواع الحضارات ونشأة الرأى العام ومكوناته ، ومختلف أنواع الأحداث السياسية ، وأشكال العمل السياسى ، وقد حدا ذلك بقول البعض أن علم الاجتماع عموماً هو الأب لكافة العلوم الاجتماعية الأخرى لأنه

يبحث فى أصل ، وتطور وتركييب ووظائف الجماعات الاجتماعية وكذلك أشكالها ، وقوانينها وعاداتها ، ومؤسساتها ، وأنماط حياتها ، ومدى ما تسهم به فى تطور الثقافة والحضارة الانسانية ومثل هذه الجوانب التى يبحث فيها علم الاجتماع ، قريبة الصلة تماما بعلم السياسة ، إذ أن هناك العديد من الظواهر والمواقف السياسية التى لا يمكن استيعابها ، وتفهمها ، بدون التعمق فى جنورها الاجتماعية كما أن علم الاجتماع لا يمكن أن يتقدم كثيرا . بدون الاحاطة الكاملة بالعوامل والتيارات السياسية ، التى تتعامل فى المجتمع عند كل مرحلة من مراحل نموه وتطوره .

وأخيراً تجدر الإشارة إلى وجود عامل مشترك بين جميع العلوم الاجتماعية وهذه المسألة المشتركة بينها هى أنها تعرف إلى أى حد يجب على علم السياسة أن يكتفى بتقبل معطياته ، وإلى أى حد يجب على علم السياسة أن يكتفى بتقبل معطياته ، وإلى أى حد يجب أن يسهم فى أعدادها ، وإلى أى حد يجب أن يصوغها صياغة كاملة ، أن القضية فى قسم منها ، قضية إتفاق قد ينمو علم السياسة فى بعض الدول بأسرع مما ينمو به علم الاجتماع فيؤدى هذا بعلم السياسة إلى إستعارة تحليل علمى معد سلفا فى بلدان أخرى .

وهناك أيضا عوامل ذات مدى شامل مطلق كتحديد المكان الجغرافى وسلم الأعمار ، وتطور السكان الفرعى والكمى ، وعلى علم السياسة أن يحنو بشأنها حنو العلوم الأخرى ، فلا يسقطها من حسابه . وعلم السياسة يلغى مبدئيا هذه العناصر ويترك مهمة إعدادها للعلوم التى تأخذ على عاتقها ذلك غير أن علم السياسة لا يحدد هذه العناصر بنفسه ، الا إذا وجد أن هذه العلوم لا تقوم بالمهمة ، هناك ايضا معطيات أخرى تتعلق ببنية السلطة كالمؤسسات الحكومية

والأحزاب والعقائد أو الخرافات السياسية ، وتترتب على علم السياسة هنا مسئولية اعداد مثل هذه المعطيات إعداداً كاملاً ، مستعينا عند الضرورة بالأساليب التي تستخدمها الفروع الأخرى ( تحليل الأحزاب مع الأخذ بعين الاعتبار الأدوات والأساليب التي يستخدمها علماء الاجتماع لدراسة الجماعات ) . هنا فإن على الباحثين متنوعى التخصص القيام بمعالجة نفس الظواهر من جوانب أخرى : فالمؤسسات الحكومية ليست سوى فئة خاصة من المؤسسات الاجتماعية ، كذلك فإن الأحزاب السياسية الأخرى ليست سوى نوعاً من الجماعة ، وهناك أخيراً عناصر لا تمثل سوى مظهراً واحداً من موضوع أشمل مثل " المزاج السياسى " الذى يتفق تحديده مع انعكاس مكونات الشخصية العامة على أسلوب عمل جماعة ما لم يمثل تدخلها فى جزء من نشاطها .

وهكذا فإنه من الصعب تصور إمكانية إعداد المظاهر الخاصة بالسياسة على حده نظراً لأن المظاهر كلها هنا وحدة لا تتجزأ ، كما أن معالجة هذه الموضوعات تفترض ، من جهة أخرى ثقافة من نوع خاص يفترق اليها عادة الباحثون فى علم السياسة لكن ذلك لا يعنى لجوء الباحث السياسى الى علم الاجتماع ليستعاض عن النقص الظاهر فى علم السياسة بل أن على الباحث فى علم السياسة أن يكون قادراً على مراقبة المعطيات المقدمة له وأن يقدم اقتراحات مفيدة فيما يتعلق بتطبيق عوامل وعلاقات ذات مدى اشمل على حقل تخصصه فى علم السياسة ، لأن الباحث السياسى مؤهل أكثر من غيره لتفحص بعض مظاهر ظاهرة عامة ( كتحليل النخبة السياسية فى دراسة عامة لتوزيع السلطة الاجتماعية ) ، وهكذا فإن على الباحث فى علم السياسة أن يسهم بجهد العلمى فى العمل الاجتماعى ، بمعنى أن يشترك فى إعداد معطيات من هذا النوع حتى ولو كانت النقطة التى تهتمه ليست سوى

مظهر يصعب فصله - عن موضوعات ، تتخطى ، في مجموعها إطار تحليله - (مثل دراسة ميول الحاكم الاستبدادية مثلا) .

وعموما فإن المعرفة السياسية لازالت متأخرة حيث أنه حتى في البلدان الأوربية مضى وقت طويل قبل أن يعترف بعلم السياسة كعلم كامل ومتخصص ، بل أنه مازالت هناك حتى الآن صعوبات على طريق ترسيخ هذا العلم من ثغراته الرئيسية لعدم وجود علاقة دقيقة بين مختلف عناصره وإفتقاره إلى نظرية تلائم مواضعه المتشعبة وربما يرجع ذلك في معظمه إلى طبيعة علم السياسة نفسها .